

الدورة غير العادية
لمجلس النواب التاسع عشر

ملحق جدول اعمال الجلسة الحادية
والعشرين

المقرر عقدها في تمام
الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الاثنين
الواقع في ١٢/شوال/١٤٤٢ هجرية
الموافق ٢٠٢١/٥/٢٤ ميلادية

- يُضاف على جدول الأعمال ما يلي :-

قرار اللجنة القانونية رقم (١٠) تاريخ ٢٠٢١/٥/١٨ والمتضمن مشروع
قانون معدل لقانون النزاهة ومكافحة الفساد لسنة ٢٠٢٠ .

عبد الرحيم ماهر الواكد
أمين عام مجلس النواب

نسخة/ دولة رئيس الوزراء .
نسخة/ دولة رئيس مجلس الأعيان .
نسخة/ معالي وزير
نسخة/ عطوفة مدير عام مؤسسة الإذاعة والتلفزيون .
نسخة/ عطوفة مدير عام وكالة الأنباء الأردنية .
نسخة/ مدير الأخباز - التلفزيون الأردني .

اللجنة القانونية
الدورة غير العادية
لمجلس النواب التاسع عشر

قرار رقم (١٠)

عقدت اللجنة القانونية بنصابها القانوني اجتماعين بتاريخ ٢ و ٢٠٢١/٥/١٨ برئاسة سعادة الدكتور محمد الهلالات رئيس اللجنة وبحضور مقررها سعادة السيد صالح الوخيان.

وبحضور أعضاء اللجنة أصحاب السعادة النواب:-

الدكتور فايز بصبوص ، المحامي زيد العتوم ، الدكتور غازي الذنيبات،
الدكتور سليمان القلاب العموش، المحامي رائد السميرت، الدكتور حابس الشبيب والمحامي محمد
جرادات.

وحضر من خارج اللجنة اصحاب السعادة النواب: عمر العياصره، عمر النبر ، الدكتور بلال
المومني والدكتور محمود الفرجات.

وحضر من الحكومة أصحاب المعالي والعطوفة: وزير الشؤون السياسية والبرلمانية، وزير العدل ،
وزير الدولة للشؤون القانونية ، رئيس مجلس هيئة النزاهة ومكافحة الفساد والمفوض العام لحقوق
الانسان .

وبحضور نائب نقيب الصحفيين وعدد من اعضاء مجلس النقابة .

وذلك لمناقشة مشروع قانون معدل لقانون النزاهة ومكافحة الفساد لسنة ٢٠٢٠ مع الأسباب
الموجبة له (والمعاد من مجلس النواب الى اللجنة لمزيد من الدراسة).

وبعد دراسة مشروع القانون قررت اللجنة الموافقة عليه كما ورد من الحكومة مع اجراء بعض
التعديلات عليه.

وعليه توصي اللجنة المجلس الكريم الموافقة على قرارها هذا.

الدكتور محمد الهلالات

عبد الرحيم ماهر الواكد

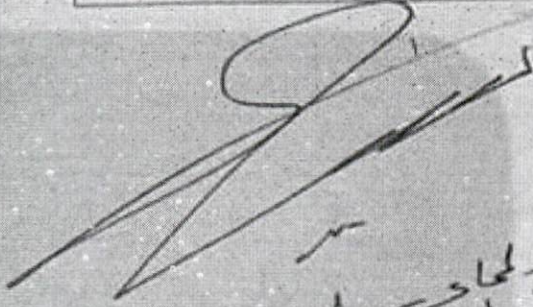
رئيس اللجنة القانونية

أمين عام مجلس النواب

قرار مخالفه النائب راند سميرات

على مشروع قانون المعدل لقانون النزاهة ومكافحة الفساد لسنة (2021)

المخالف	المادة
	المادة 6
تبقى المادة (33) كما هي في القانون الاصلى	



النائب محمد راند سميرات

اللجنة القانونية

الدورة غير العادية

لمجلس النواب التاسع عشر

مشروع

قانون رقم () لسنة ٢٠٢٠

قانون معدل لقانون النزاهة ومكافحة الفساد

المادة كما وردت في القانون الأصلي	المادة كما وردت في مشروع القانون المعدل	قرار اللجنة
المادة (١):	المادة (١):	المادة (١):
	يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون النزاهة ومكافحة الفساد لسنة ٢٠٢٠) ويقرأ مع القانون رقم (١٣) لسنة ٢٠١٦ المشار اليه فيما يلي	موافقة بعد تعديل (٢٠٢٠) لتصبح (٢٠٢١).

المادة كما وردت في القانون الأصلي	المادة كما وردت في مشروع القانون المعدل	قرار اللجنة
	بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديل قانونا واحدا ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.	
المادة (٨):	المادة (٢):	المادة (٢):
<p>أ. يتولى المجلس المهام والصلاحيات التالية:</p> <p>١. وضع السياسة العامة للهيئة وقرار الخطط والبرامج اللازمة لتنفيذها.</p> <p>٢. اقرار معايير النزاهة الوطنية والتوعية بها.</p> <p>٣. دراسة أي موضوع يعرض عليه ، أو بمبادرة منه ، يتعلق بأي من قرارات الإدارة العامة أو إجراءاتها أو ممارساتها وارسال توصياتها بخصوصها اليه.</p> <p>٤. التعاون والتنسيق مع الجهات المحلية والإقليمية والدولية المماثلة لعمل الهيئة .</p> <p>٥. اتخاذ القرارات اللازمة بخصوص</p>	<p>تعديل المادة (٨) من القانون الاصيل على النحو التالي:-</p> <p>أولاً: بإلغاء نص الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي:-</p> <p>ب-١- للمجلس إصدار قرار بالحجز على الأموال المنقولة وغير المنقولة ومنع سفر كل من يرتكب أيأ من أفعال الفساد لمدة لا تتجاوز <u>ثلاثة</u> أيام عمل على أن يتم رفع هذا القرار الى المدعي العام المختص <u>لتنشيط الحجز أو المنع من السفر</u> خلال يومي عمل.</p>	<p>ب-١- موافقة بعد اعادة صياغته واعتباره نصاً للفقرة بالنص التالي:</p> <p>ب- للمجلس عند الضرورة اصدار قرار بالحجز على الأموال المنقولة ومنع سفر كل من يرتكب أيأ من أفعال الفساد لمدة لا تتجاوز يومي عمل على أن يتم رفع هذا القرار الى المدعي العام المختص لإجراء المقتضى القانوني.</p>

قرار اللجنة	المادة كما وردت في مشروع القانون المعدل	المادة كما وردت في القانون الأصلي
<p>٢-عدم الموافقة.</p> <p>ثانياً:</p> <p>هـ- موافقة بعد اعادة صياغتها لتصبح بالنص التالي:</p> <p>هـ- للمجلس عند الضرورة في الحالات التي يُخشى فيها من ضياع الأدلة والتأثير عليها اتخاذ قرار بالاحتفاظ بالمشتبه به بارتكاب أيّاً من أفعال الفساد لمدة لا تتجاوز ٤٨ ساعة.</p>	<p>٢- يعتبر قرار التثبيت الصادر وفقاً لأحكام البند (١) من هذه الفقرة قراراً بالحجز أو بالمنع من السفر صادراً عن المدعي العام.</p> <p>ثانياً: بإضافة الفقرة (هـ) إليها بالنص التالي:-</p> <p>هـ- للمجلس عند <u>الضرورة</u> اتخاذ قرار بالاحتفاظ بالمشتبه بارتكابه أيّاً من أفعال الفساد لمدة لا تتجاوز (٤٨) ساعة .</p>	<p>الشكاوى والتظلمات المقدمة الى الهيئة بما في ذلك إحالتها إلى الجهات المختصة .</p> <p>٦. اتخاذ القرارات اللازمة بخصوص قضايا الفساد بما في ذلك إحالتها الى الجهات القضائية المختصة.</p> <p>٧. الطلب من الجهات المعنية وقف كل من يرتكب أيّاً من افعال الفساد عن العمل وفقاً لأحكام التشريعات النافذة.</p> <p>٨. إجراء التحريات اللازمة لمتابعة أي من قضايا الفساد من تلقاء نفسه أو بناء على إخبار يرد من أي جهة، وإذا تبين بنتيجة التحري أو التحقيق أن الإخبار الوارد إليه كان كاذباً وكيدياً يتم تحويل مقدمه إلى الجهات القضائية المختصة وفقاً للأصول القانونية المتبعة.</p> <p>٩. توعية المواطنين بالآثار السلبية للفساد</p>

قرار اللجنة	المادة كما وردت في مشروع القانون المعدل	المادة كما وردت في القانون الأصلي
		<p>على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.</p> <p>١٠. اصدار نشرات دورية تبين مخاطر الفساد والواسطة والمحسوبية على مؤسسات الدولة و إداراتها العامة.</p> <p>١١. الموافقة على العقود والاتفاقيات التي تبرمها الهيئة .</p> <p>١٢. اقرار الهيكل التنظيمي للهيئة والموافقة على جدول تشكيلات الوظائف فيها لاقارره حسب الأصول.</p> <p>١٣. اقتراح مشروعات التشريعات الخاصة بعمل الهيئة ورفعها لمجلس الوزراء.</p> <p>١٤ . اصدار التعليمات اللازمة لإدارة الهيئة بما في ذلك المتعلقة منها بمهام اعضاء المجلس وصلاحياتهم</p> <p>١٥. تشكيل اللجان اللازمة لمساعدته</p>

قرار اللجنة	المادة كما وردت في مشروع القانون المعدل	المادة كما وردت في القانون الأصلي
		<p>على القيام باعماله على ان يحدد في قرار تشكيلها عدد اعضائها ومهامها وكيفية اتخاذ قراراتها .</p> <p>١٦. اقرار البيانات المالية الختامية للهيئة والموافقة على مشروع الموازنة السنوية ورفعها لمجلس الوزراء لاقراءه حسب الأصول.</p> <p>١٧. اقرار التقرير السنوي عن عمل الهيئة ورفعها الى الملك ومجلس الوزراء ومجلسي الاعيان والنواب.</p> <p>١٨. أي أمور أخرى ذات علاقة بعمل الهيئة واهدافها يعرضها الرئيس عليه.</p> <p><u>ب. الطلب من الجهة القضائية المختصة إصدار قرار مستعجل بالحجز على الأموال المنقولة وغير المنقولة ومنع سفر كل من يرتكب أيًا من أفعال الفساد أو الطلب بتعديل تلك القرارات او الغائها وفقا</u></p>

قرار اللجنة	المادة كما وردت في مشروع القانون المعدل	المادة كما وردت في القانون الأصلي
		<p><u>للتشريعات النافذة.</u></p> <p>ج. إذا تبين للمجلس وجود أدلة على نمو غير طبيعي في ثروة أي من المشمولين بأحكام قانون الكسب غير المشروع فله أن يطلب من دائرة إشهار الذمة المالية تزويده بصورة طبق الأصل عن الإقرارات وأي بيانات أو معلومات تتعلق بذلك الشخص.</p> <p>د. للمجلس المساهمة في استرداد الاموال المتحصلة عن افعال الفساد سواء كانت الاموال داخل المملكة او خارجها وتسليمها لمستحقيها وفق التشريعات ذات العلاقة.</p>

المادة كما وردت في القانون الأصلي	المادة كما وردت في مشروع القانون المعدل	قرار اللجنة
المادة (١٦):	المادة (٣):	المادة (٣):
<p>أ. يعتبر فساداً لغايات هذا القانون ما يلي:</p> <p>١. الجرائم المخلة بواجبات الوظيفة والجرائم المخلة بالثقة العامة الواردة في قانون العقوبات.</p> <p>٢. الجرائم الاقتصادية بالمعنى المحدد في قانون الجرائم الاقتصادية.</p> <p>٣. الكسب غير المشروع.</p> <p>٤. عدم الإعلان أو الإفصاح عن استثمارات أو ممتلكات أو منافع قد تؤدي إلى تعارض في المصالح إذا كانت القوانين والانظمة تستوجب ذلك ويكون من شأنها تحقيق منفعة شخصية مباشرة أو غير مباشرة للممتنع عن إعلانها.</p> <p>٥. كل فعل، أو امتناع، يؤدي إلى هدر الأموال العامة أو أموال الشركات</p>	<p>تعديل المادة (١٦) من القانون الأصلي على النحو التالي:-</p> <p><u>أولاً: بإضافة البنود (١٠) و(١١) و(١٢) الى الفقرة (أ) منها بالنصوص التالية:-</u></p> <p>١٠- <u>نشر معلومات كاذبة بحق أي شخص طبيعي أو اعتباري أو أي من جهات الإدارة العامة بقصد تحقيق منفعة شخصية مباشرة أو غير مباشرة له أو لغيره أو اغتيال شخصيته أو التأثير على مصداقيته أو الاضرار بسمعته أو بمركزه الاجتماعي.</u></p>	<p>أولاً:</p> <p>١٠- عدم الموافقة .</p>

المادة كما وردت في القانون الأصلي	المادة كما وردت في مشروع القانون المعدل	قرار اللجنة
المساهمة العامة أو الشركات غير الربحية أو الجمعيات. ٦. اساءة استعمال السلطة خلافاً لاحكام القانون. ٧. قبول موظفي الإدارة العامة للواسطة والمحسوبية التي تلغي حقاً او تحقق باطلاً. ٨. استخدام المعلومات المتاحة بحكم الوظيفة لتحقيق منافع خاصة. ٩. جرائم الفساد الواردة في الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها المملكة. ب. مع مراعاة ما ورد في الفقرة (أ) من هذه المادة، لا تختص الهيئة بالنظر فيما يلي: ١. المنازعات والشكاوي بين الافراد . ٢. الشكاوي التي تدخل في اختصاص أي جهة رسمية رقابية أخرى والتي يتوجب	١١- استغلال النفوذ لتمكين شخص أو محاولة تمكينه للحصول من الادارة العامة على وظيفة أو خدمة أو اتفاق توريد أو عطاء أو مقولة أو قرار أو أي ميزة أخرى غير مستحقة. ١٢- الجرائم المنصوص عليها في المادة (٥٩) من قانون الانتخاب لمجلس النواب أو أي مادة تحل محلها. ثانياً: بإضافة الفقرة (ب) اليها بالنص التالي وإعادة ترقيم الفقرتين (ب) و(ج) الوارديتين فيها لتصبحا (ج) و(د) منها:- ب- تختص الهيئة بالتحقيق في جرائم غسل الأموال الناجمة عن أي من جرائم الفساد	١١-موافقة بعد اعادة صياغته ليصبح بالنص التالي: ١١-قيام اي شخص بطلب او قبول منفعة غير مستحقة لاستغلال نفوذه لتمكين نفسه أو غيره للحصول من الادارة العامة على وظيفة أو خدمة أو عقد أو قرار أو ميزة أخرى غير مستحقة. ١٢-موافقة بعد اضافة عبارة (على أن يسري عليها التقادم المنصوص عليه في ذات القانون) الى آخره. ثانياً: المطلاع: موافقة. ب-موافقة.

قرار اللجنة	المادة كما وردت في مشروع القانون المعدل	المادة كما وردت في القانون الأصلي
	المنصوص عليها في هذا القانون.	<p>عليها اذا ظهر أي فعل ينطوي على جرم جزائي في اثناء ممارستها لاعمالها احالة مرتكب هذا الفعل للنيابة العامة.</p> <p>٣. الشكاوى والتظلمات القابلة للطعن الإداري أو القضائي أو المنظورة أمام جهة قضائية أو صدرت أحكام قضائية فيها.</p> <p>ج. تسري الاحكام الخاصة الواردة في التشريعات ذات العلاقة في حال كان المشتكى عليه بالفساد احد الاشخاص الذين يستوجب الدستور او التشريعات ذات العلاقة شكلاً او اجراءات خاصة للتحقيق معه او ملاحقته قضائياً.</p>

المادة كما وردت في القانون الأصلي	المادة كما وردت في مشروع القانون المعدل	قرار اللجنة
المادة (٤):	المادة (٤):	المادة (٤):
	<p>يعدل القانون الأصلي بإضافة المادة (١٦ مكررة) إليه بالنص التالي:-</p> <p><u>المادة (١٦ مكررة)-</u></p> <p>أ- لمرتكب أي من جرائم الفساد المنصوص عليها في هذا القانون التقدم بطلب للهيئة لإجراء مصالحة معه إذا أعاد كلياً <u>الأموال</u> التي حصل عليها نتيجة ارتكاب جريمة فساد أو أجرى تسوية عليها وفقاً لأحكام قانون الجرائم الاقتصادية رقم (١١) لسنة ١٩٩٣ .</p> <p>ب- يعرض الرئيس طلب المصالحة على اللجنة القضائية المشكلة بمقتضى المادة (٩) من القانون المشار إليه في الفقرة (أ) من هذه المادة.</p>	<p><u>المادة (١٦ مكررة)-</u></p> <p>أ-موافقة بعد اضافة عبارة (والمنافع المرتبطة بها) بعد كلمة (الاموال).</p> <p>ب-موافقة.</p>

قرار اللجنة	المادة كما وردت في مشروع القانون المعدل	المادة كما وردت في القانون الأصلي
<p>ج-موافقة.</p> <p>د-موافقة.</p> <p>*إضافة فقرة بالرمز (هـ) بالنص التالي: هـ- تتولى الهيئة استرداد الاموال المتحصلة عن أفعال الفساد وفقاً لقانون تحصيل الأموال العامة.</p>	<p>ج- اذا وافقت اللجنة القضائية على المصالحة تحيل قرارها للمجلس لاستكمال اجراءات المصالحة واتخاذ قرار بعدم إحالة القضية للنيابة العامة.</p> <p>د- للهيئة إجراء المصالحة مع حائز المال في حال رد المال محل جريمة الفساد والمنافع المرتبطة به كلياً أو أجرى تسوية عليها في مرحلة التحقيق الأولي لدى الهيئة ووفقاً لأحكام الفقرتين (ب) و(ج) من هذه المادة.</p>	

قرار اللجنة	المادة كما وردت في مشروع القانون المعدل	المادة كما وردت في القانون الأصلي
هـ- عدم الموافقة.	هـ- لا تسري أحكام هذه المادة على الموظفين العموميين العاملين في السلك الإداري أو القضائي أو البلدي، وضباط الأجهزة الأمنية أو العسكرية أو أي من أفرادها، وكل عامل أو مستخدم في الدولة أو في إدارة عامة.	
المادة (٥):	المادة (٥):	المادة (٢٣):
عدم الموافقة.	تعديل الفقرة (أ) من المادة (٢٣) من القانون الأصلي بإلغاء عبارة (أو بغرامة لا تقل عن خمسمائة دينار ولا تزيد على خمسة آلاف دينار أو بكلتا هاتين العقوبتين) الواردة فيها.	أ. دون الإخلال بأي عقوبة أشد ورد النص عليها في أي تشريع آخر يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن أربعة أشهر أو بغرامة لا تقل عن خمسمائة دينار ولا تزيد على خمسة آلاف دينار أو بكلتا هاتين العقوبتين كل من ارتكب أيّاً من الأفعال و التصرفات المنصوص عليها في المادة (١٦) من هذا القانون وفي حال التكرار يضاف للعقوبة نصفها .

قرار اللجنة	المادة كما وردت في مشروع القانون المعدل	المادة كما وردت في القانون الأصلي
		<p>ب. مع مراعاة الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها المملكة، تسري أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة على الموظف العمومي غير الاردني وعلى موظفي المؤسسات الدولية العمومية مع الإلزام برد الاموال المتحصلة عن أفعال الفساد.</p> <p>ج. ١. كل عقد أو اتفاق أو منفعة تم الحصول عليه نتيجة فعل يشكل فساداً يكون قابلاً للإبطال أو الفسخ بقرار من المحكمة المختصة.</p> <p>٢. كل امتياز تم الحصول عليه نتيجة فعل يشكل فساداً يكون غير نافذ بقرار من المحكمة المختصة وعلى الجهات المختصة إلغاء قانون التصديق على الامتياز وفقاً للإجراءات الدستورية.</p> <p>٣. للهيئة في اثناء اجراء تحقيقاتها ان</p>

قرار اللجنة	المادة كما وردت في مشروع القانون المعدل	المادة كما وردت في القانون الأصلي
		تطلب كإجراء مستعجل من المحكمة المختصة وقف العمل بأي عقد أو اتفاق أو منفعة أو امتياز اذا تبين لها من ظاهر البيئة انه تم الحصول عليه نتيجة فعل فساد وذلك الى حين البت في الدعوى.
المادة (٦):	المادة (٦):	المادة (٣٣):
موافقة.	يعدل القانون الأصلي بإلغاء المادة (٣٣) الواردة فيه .	أ. يطبق على الهيئة نظام الخدمة المدنية والنظام المالي ونظام اللوازم ونظام الاشغال ونظام الانتقال والسفر المعمول بها لدى الوزارات والدوائر الحكومية. ب. لغايات تنفيذ أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة، يمارس الرئيس صلاحيات الوزير المختص ويمارس الأمين العام صلاحيات الأمين العام المنصوص عليها في الأنظمة المشار إليها في تلك الفقرة.

المادة كما وردت في القانون الأصلي	المادة كما وردت في مشروع القانون المعدل	قرار اللجنة
المادة (٣٥):	المادة (٧):	المادة (٧):
يصدر مجلس الوزراء الأنظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون.	يلغى نص المادة (٣٥) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:- <u>المادة ٣٥ -</u> يصدر مجلس الوزراء الانظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون بما في ذلك الانظمة الخاصة بشؤون الموظفين والانتقال والسفر والشؤون المالية في الهيئة.	<u>المادة ٣٥ -</u> موافقة.
المادة (٨):	المادة (٨):	المادة (٨):
	يعدل القانون الأصلي بإعادة ترقيم المواد من (٣٤) الى (٣٦) الواردة فيه لتصبح من (٣٣) الى (٣٥) منه على التوالي .	موافقة.

الأسباب الموجبة

لمشروع القانون المعدل لقانون النزاهة ومكافحة الفساد

لاعتبار فعل نشر المعلومات الكاذبة بحق أي شخص بقصد تحقيق منافع شخصية أو اغتيال شخصيته أو التأثير على صداقته أو الإضرار بسمعته واستغلال النفوذ من جرائم الفساد المنصوص عليها في القانون، ولاعتبار الأفعال المجرمة والمنصوص عليها في المادة (٥٩) من قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (٦) لسنة ٢٠١٦ فسادا لغيات القانون،

ولمنح هيئة النزاهة ومكافحة الفساد صلاحية إجراء التحقيق في جرائم غسل الأموال الناجمة عن جرائم الفساد ومنحها حق إجراء المصالحات مع مرتكب أي من جرائم الفساد إذا أعاد الأموال التي حصل عليها أو أجرى تسوية عليها وفقا لأحكام قانون الجرائم الاقتصادية شريطة موافقة اللجنة القضائية المشكلة بمقتضى ذلك القانون مما سيسهم بشكل مباشر وملمس في تفعيل استرداد الأموال والأصول الناشئة عن أفعال الفساد،

ولتعزيز استقلالية الهيئة في ضوء طبيعة وخطورة القضايا التي تتعامل معها والتي تستلزم تنظيم شؤون موظفيها ومستخدميها والشؤون المالية فيها بمقتضى أنظمة خاصة تصدر بالاستناد لأحكام القانون .

فقد تم وضع مشروع هذا القانون المعدل.

الدورة غير العادية
لمجلس النواب التاسع عشر

ملحق (٢) لجدول اعمال الجلسة
الحادية والعشرين

المقرر عقدها في تمام
الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الأربعاء
الواقع في ٢٨/شوال/١٤٤٢ هجرية
الموافق ٢٠٢١/٦/٩ ميلادية

- يُضاف على جدول الأعمال ما يلي :-

- كتاب دولة رئيس مجلس الأعيان رقم (٥٧٤) تاريخ ٢٠٢١/٥/٣١ والمتضمن
مشروع قانون معدل لقانون ديوان المحاسبة لسنة ٢٠٢٠ (والمعاد من
مجلس الأعيان).

عبد الرحيم ماهر الواكد

أمين عام مجلس النواب

نسخة/ دولة رئيس الوزراء .
نسخة/ دولة رئيس مجلس الأعيان.
نسخة/ معالي وزير
نسخة/ عطوفة مدير عام مؤسسة الإذاعة والتلفزيون.
نسخة/ عطوفة مدير عام وكالة الأنباء الأردنية.
نسخة/ مدير الأخبار - التلفزيون الأردني.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



مَجْلِسُ الْأَعْيَانِ



وتستمر المسيرة

الرقم : ٥٧٤/٥/١٠/٤

التاريخ :

الموافق : ٣١ - ٥ - ٢٠٢١

سعادة رئيس مجلس النواب المحترم

إشارة إلى كتاب سعادتكم ذي الرقم ١٢٣٥/٢٣/٣ المؤرخ ٢٢/٤/٢٠٢١، قرر مجلس الأعيان الثامن والعشرون في جلسته العاشرة من الدورة غير العادية لمجلس الأمة التاسع عشر المنعقدة بتاريخ ٣١/٥/٢٠٢١، الموافقة على مشروع قانون معدل لقانون ديوان المحاسبة لسنة ٢٠٢٠، كما ورد من مجلس النواب مع إجراء التعديلات التالية عليه:-

اولاً: المادة (٤) الفقرة (د) الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب بعد اضافة عبارة (عن الجرائم الناشئة عن وظيفته) بعد كلمة (يحاكم).

ثانياً: المادة (٥) البند اولاً: شطب البند الوارد في مشروع القانون المعدل والابقاء على النص كما ورد في القانون الاصلي.

للتلطف بعرضه على مجلسكم الموقر،،،

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس مجلس الأعيان

فيصل عاكف الفايز

عبدالله الشوبح

لديدار

ب.ع

٣١/٥/٢٠٢١

نسخة: مدير شؤون التشريع.

**الدورة غير العادية
لجلس النواب التاسع عشر**

**ملحق (٣) لجدول اعمال الجلسة
الحادية والعشرين**

**المقرر عقدها في تمام
الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الأربعاء
الواقع في ٢٨/شوال/١٤٤٢ هجرية
الموافق ٢٠٢١/٦/٩ ميلادية**

- يُضاف على جدول الأعمال ما يلي :-

أ- تلاوة الإرادة الملكية السامية المتضمنة فض الدورة غير العادية لمجلس الأمة اعتباراً من يوم الخميس الموافق للعاشر من شهر حزيران سنة ٢٠٢١ ميلادية.

ب- كتاب معالي رئيس مجلس مفوضي الهيئة المستقلة للانتخاب رقم (ت ٣٧٥/٤/٥/٥) تاريخ ٢٠٢١/٦/٧ والمتضمن اعلامنا بأن السيد رمزي محمود عياده العجارمة والحاصل على اعلى الاصوات ومن ذات القائمة الفائزة والذي يلي صاحب المقعد الشاعر عن الدائرة (الخامسة/العاصمة) .

ج- حلف اليمين الدستورية من قبل سعادة المحامي رمزي محمود عياده العجارمة
عضو مجلس النواب سناً لأحكام المادة (٨٠) من الدستور والمادة (٤) من النظام
الداخلي لمجلس النواب بالنص التالي دون زيادة أو نقصان.
(اقسم بالله العظيم أن أكون مخلصاً للملك والوطن، وأن أحافظ على الدستور وان
اخدم الأمة وأقوم بالواجبات الموكولة إلي حق القيام).

عبد الرحيم ماهر الواكد



أمين عام مجلس النواب

نسخة/ دولة رئيس الوزراء .
نسخة/ دولة رئيس مجلس الأعيان.
نسخة/ معالي وزير
نسخة/ مطوقة مدير عام مؤسسة الإذاعة والتلفزيون.
نسخة/ مطوقة مدير عام وكالة الأنباء الأردنية.
نسخة/ مدير الأخبار - التلفزيون الأردني.



مجلس النواب الأردني / الديوان
رقم الوارد : ١٢١١/٤/٣
تاريخ : ٢٠٢١/٠٦/٠٧
يحول الى : مديرية الرقابة البرلمانية

سعادة الرئيس الأمام
للمشور بالاصدع وانسب الاصلاح
٢٠٢١/٠٦/٠٧

الرقم ٥٦ / ١٣ / ١٨٧٢١
التاريخ ٢٦ / شوال / ١٤٤٢
الموافق ٢٠٢١/٠٦/٠٧

دولة رئيس مجلس الأعيان
سعادة رئيس مجلس النواب

أبعث إليكم نسخة من الإرادة الملكية السامية المتضمنة فض الدورة
غير العادية لمجلس الأمة اعتبارا من يوم الخميس الموافق للعاشر من شهر
حزيران سنة ٢٠٢١ ميلادية ، موشحة بالتوقيع الملكي السامي.

لدراسة
لهذا القرار
٢٠٢١/٠٦/٠٧

واقبلوا فائق الاحترام.

رئيس الوزراء
الدكتور بشر هاني الخصاونة
٢٠٢١/٠٦/٠٧

مدير الرقابة
للمشور

٢٠٢١/٠٦/٠٧

نسخة/الى معالي وزير الشؤون السياسية و البرلمانية ، مع صورة عن الإرادة
نسخة/الى مدير مديرية الجريدة الرسمية ، الملكية السامية



عبد الله

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية
بمقتضى المواد (٣٤) و(٧٣) و(٧٨) من الدستور
نصدر إرادتنا بما هو آت:

تفرض الدورة غير العادية لمجلس الأمة اعتباراً من يوم الخميس الموافق
للعاشر من شهر حزيران سنة ٢٠٢١ ميلادية.

٢٠٢١/٦/١

رئيس الوزراء
عبد الله

وزير الداخلية
عبد الله

مجلس النواب	رقم الوارد : ١١٧٤/٥/٣
تاريخ : ٢٠٢١/٠٦/٠٧	مكتب عطوفة الامين العام

سعادة الرئيس
السيد الدكتور
عبدالله
ع. ع. ع.

سعادة رئيس مجلس النواب

اشارة الى كتاب سعادتكم رقم (1591/5/3) تاريخ 2021/06/06 بخصوص شغور مقعد من مقاعد الدائرة (الخامسة/العاصمة) بفصل العضو اسامه نايف سالم الرحيل.

استناداً لأحكام الفقرة (أ) من المادة (54) من قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (6) لسنة 2016 وتعديله، والتي تنص على انه اذا شغر أي مقعد من مقاعد مجلس النواب لأي سبب فيتم اشغال هذا المقعد من احد مرشحي القائمة التي فاز منها صاحب المقعد الشاغر، وذلك حسب عدد أصوات كل مرشح فيها واذا تعذر ذلك فيتم اشغال المقعد الشاغر من احد مرشحي القائمة التي تليها مباشرة حسب النسبة التي حصلت عليها.

وعليه وحيث ان المقعد الشاغر مخصص لغير الفئات المنصوص عليها في الفقرة (د) من المادة (9) من القانون، فإن الحاصل على اعلى الأصوات ويولي صاحب المقعد الشاغر في مجلس النواب ومن ذات القائمة الفائزة هو السيد رمزي محمود عياده العجارمه والحاصل على (2186) صوت.

و تفضلوا بقبول الاحترام،،،

رئيس مجلس مفوضي الهيئة المستقلة للانتخاب

د. خالد الكلالده

ع. ع. ع.

عبدالله

للإعداد

ع. ع. ع.

ع. ع. ع.